إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية– دراسة ميدانية بولاية ورقلة–

The Contributions of the Financial Accounting System in Achieving the Fitness Characteristic of the Financial Statements From the Point of View of Financial Information Users - a Field Study in the Wilaya of Ouargla

رشيد حفصي [1] *، نبيل حليمي [2]

[1] مخبر المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،
rachid83h@gmail.com

[2] طالب دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر،
ilyes303@hotmail.fr

الاستلام: 2021/02/17 القبول: 2021/03/17 النشر: 2021/05/31

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية ولتحقيق هذا المسعى قمنا بإجراء دراسة ميدانية وذلك من خلال استمارة استبيان وجهت لعينة مكونة من 70 مستهدف تم استرجاع 67 منها حيث شملت هذه العينة بعض موظفي مصلحة الضرائب لولاية ورقلة وباستخدام برنامج *Spss* تم تحليل الإجابات المتحصل عليها. وقد خلصت الدراسة إلى أن المعلومات الموجودة بالقوائم المالية تتميز بدرجة عالية من الملائمة وأن جودة المعلومة المالية تكمن في تلبية احتياجات مستخدميها، كما أن خاصية الملائمة تؤثر على عملية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، ملائمة، قوائم مالية، معلومة مالية، ورقلة.

رموز jel: M40، M41، F65.

Abstract: This research aims to study the extent to which the financial accounting system contributes to achieving the property of suitability in the financial statements from the point of view of users of financial information. To achieve this endeavour, we conducted a field study through a questionnaire form directed to a sample of 70 targets, 67 of which were retrieved. This sample included some The employees of the tax authority in the state of Ouargla, and using the spss program, the answers obtained were analysed.

The study concluded that the information in the financial statements is characterized by a high degree of suitability and that the quality of the financial information lies in meeting the needs of its users, and that the property of relevance affects the decision-making process

Keywords: financial accounting system; suitability; financial reports; financial information; Ouargla.

(JEL) Classification : M40 ،M41 ،F65.

* **المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

تعتبر المعلومات المحاسبية من الركائز الأساسية التي تلعب دورا جوهريا في النشاط الاقتصادي ونظرا لأن هذا الأخير يشهد تطورا كبيرا في العالم فإن الحاجة لاستخدام المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية هنا تكون في ارتفاع دائم حيث توفر للإدارة المعلومات المناسبة للمساعدة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة لنجاح المشروع. ولكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها لابد أن تتوفر على الخصائص النوعية أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لجميع الأطراف المستخدمة لها وذلك بغرض تحقيق الأهداف المرغوبة، حيث نجد أن هناك خصائص نوعية أساسية وأخرى ثانوية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية لهذه المعلومات وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار.

1.1. إشكالية البحثية: على ضوء ما سبق تتجسد معالم إشكاليتا في السؤال التالي: ما مدى تـــوفر خاصـــية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية بإدارة الضرائب لولاية ورقلة؟

وتنبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل خاصية الملائمة متوفرة في القوائم المالية؟
- هل تكمن جودة المعلومة المالية في تلبية احتياجات مستخدميها؟
- هل تؤثر خاصية الملائمة على اتخاذ القرار لدى موظفي إدارة الضرائب بورقلة؟

2.1. فرضيات البحث: بغية الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم وضع مجموعة من الفرضيات على النحو الأتي:

- المعلومات الموجودة بالقوائم المالية تتميز بدرجة عالية من الملائمة؛
- تكمن جودة المعلومة المالية في تلبية احتياجات مستخدميها؛
- تؤثر خاصية الملائمة على عملية اتخاذ القرار.

3.1. أهداف البحث: تتمحور أهداف دراستنا فيما يلي:

- معرفة مدى توفر خاصية الملائمة في القوائم المالية؛
- معرفة مدى تلبية المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية لمتطلبات مستخدميها؛
- معرفة مدى اعتماد مستخدمي المعلومة المالية على القوائم المالية في اتخاذ القرارات.

4.1. منهج الدراسة: للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري للدراسة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد استخدمنا الدراسة الميدانية حيث تم توجيه استمارات الاستبيان إلى عينة الدراسة لمعرفة آرائهم فيما يتعلق بجوانب الدراسة وتم اختبار الفرضيات والتحليل بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

2. خاصية الملائمة في القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية وسيلة أساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية للعديد من الأطراف كما تهدف إلى تقديم معلومات تتميز بجملة من الخصائص الواجب توافرها من ضمنها خاصية الملائمة.

1.2 مفهوم خاصية الملائمة:

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم المقدمة لخاصية الملائمة ومن ضمنها نجد التعريف الذي قدمته لجنة معايير المحاسبة الدولية والذي عرفتها: " بأنها المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صنع القرار وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية." (لجنة المعايير الدولية، 1999، ص 45) في حين يرى النقيب بأنها: " المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكيم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكثر كفاءة مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة." (النقيب، 1999، ص 242)

أما أحمد حسين فيعرفها من خلال: " المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات." (حسين، 1997، ص 26)، ويرى البدوي أن: " الملائمة من وجهة النظر الاجتماعية تعرف على أنها المعلومات التي تعكس صوره واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها، الحكومة المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف القومية." (بدوي، 2000، ص 202).

أما إسكندر فيرى أن الملائمة تتحقق بمدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها من خلال قدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة في الوقت المناسب . (اسكندر، 1994، ص 12)

يتضح من خلال التعاريف المقدمة أهمية التي تحظى بها خاصية الملائمة والتي يجب أن تتوافر في الأنظمة المحاسبية المبنية على المعايير المحاسبية والتي تساعد على اتخاذ القرارات.

2.2 خصائص توافر خاصية الملائمة:

لاعتبار المعلومة المحاسبية ملائمة لابد من توفر خصائص فرعية يجب تحقيقها وهي:

أ. **التوقيت المناسب:** نقول عن المعلومات أنها تتصف بالتوقيت المناسب حين تتوفر للمستخدمين وتكون متاحة لهم في وقت مبكر بما يكفي للسماح لهم باتخاذ قراراتهم، أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوّة من هذه المعلومات ومن ثم نستنتج أن هناك علاقة وطيدة بين الملائمة والتوقيت المناسب إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسب تؤثر على القـــرار وبتالي يتوجب على المؤسسات توفير معلومات على أساس دوري. (القاضي، 2016، ص38)

ب. **القيمة التنبؤية للمعلومة:** المقصود بالقيمة التنبؤية للمعلومات بأنها قدرة المعلومات المحاسبية في تحسين القدرة على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر احد الخصائص الفرعية للمعلومات (الملائمة)، فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف. (المجهلي، 2009، ص 48)، كما يقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمنشأة أو بقوتها الإرادية. (السيوطي ومطر، 2008، ص 333).

ت. **التغذية العكسية:** والمقصود بها إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وان تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل ومن هنا تبرز أهمية خاصية التغذية العكسية في التقليل من درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة. (نمر وصديقي، 2001،ص2) أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها نظام المحاسبة المالية بصمة الارتدادية كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، أي يؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومـــات المحاسبية بشكل عام وكلما زادت من ملاءمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص. (Barry & Jamie, 2007,p 106)

3.2 تأثير النظام المحاسبي في تحديد احتياجات مستخدمي المعلومة المالية:

يعتبر تحديد مستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية أول الخطوات التي يقوم عليها نظام المحاسبي وبسبب اختلاف الأطراف المستفيدة من المعلومة المحاسبية يحاول هذا النظام الموائمة بين المصالح المتضاربة وتحقيق أكبر قدر من الفوائد من هذه المعلومات.

1.3.2. تضارب المصالح في تحديد احتياجات مستخدمي المعلومة المالية:

يمكن اعتبار المعلومة المحاسبية عبارة عن مخرجات لنظام المحاسبي الخاص بالمؤسسة والذي يتأثر بالتنظيمات والتشريعات المحلية والدولية الذي تصدره الهيئات المحلية والدولية وبسبب تعدد وإختلاف أهداف وحاجات مستخدمي هذه المعلومة ينشأ التعارض بينهم وفقا لما يلي: (Tazdait, 2009, p 23)

- **إدارة المؤسسة:** هي المسؤولة على إعداد القوائم المالية التي تحاول أن تعدها بطريقة تظهر فيها زيادة في الأرباح وتخفيض للتكاليف؛
- **المحاسبين والمراجعين:** والذين يقع على عاتقهم إثبات صحة القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة؛
- **المساهمين والمستثمرين:** تتمثل مصلحتهم في الحفاظ على قيمة الأسهم والمكاسب مع استمرار في تحقيق الأرباح؛
- **المقرضون:** يتمثل هدفهم الأساسي في القدرة على إسترجاع الأموال التي أقرضوها مع الفوائد؛
- **المستخدمين الآخرين للمعلومات:** وتمثل الأطراف من مستخدمي للمعلومة المحاسبية وهم الحكومة، العملاء، الموردين والمجتمع المحلي فكل منهم يرغب في تعظيم المكاسب من المعلومة المحاسبية.

وفي هذا الإطار يرى البلقاوي أن هذا التعارض بين مختلف الفئات لا يمكن القضاء عليه بسبب تنافس الشديد بين هذا الأطراف لتطويع التنظيم المحاسبي بما يتوافق مصالحهم الخاصة مما يدفع كل طرف للضغط على الهيئات المصدرة للمعايير من أجل تحقيق أكبر فائدة وهذا من خلال حشد القوى الاقتصادية أو السياسية في شكل ضغوط تأخذ الأشكال التالية: (البلقاوي، 2009، ص236)

- **الشكل الأول:** موجه من قبل الشركة.Company Oriented
- **الشكل الثاني:** موجه من قبل المهنيين Profession Oriented.
- **الشكل الثالث:** موجه من قبل المستخدم User Oriented .

2.3.2. خصائص مستخدمي المعلومة المالية:

بما أن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم في الغالب متخذو القرارات حيث أنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية في مساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة، ولكي يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية

فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية ومن هذه الصفات: (Djougoue, 2007, p6)

- القدرة على فهم محتوى المعلومات (الإدراك)؛
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات؛
- امتلاك الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة، وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مناسب ومهيأ لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية من حيث المصطلحات المستخدمة أو كيفية نشوء تلك المعلومات ...الخ، و من ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة وغير مفيدة. (لزعر، 2012،ص 62)

3.3.2. النظريات المفسرة لتضارب المصالح في تصميم النظام المحاسبي:

يخضع إصدار معايير المحاسبية إلى الفائدة التي ستتحقق من وراء استخدامها بما يحقق رضا مستخدميه غير أنه عادة ما يحاول هؤلاء المستخدمين تطويع هذه المعايير بما يخدم مصالحهم الخاصة وفي هذا الصدد نجد مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير صياغة وإصدار هذه المعايير التي تؤثر في نظم المحاسبية وتتلخص هاتين النظرتين في:

أ. نظرية مصلحة المجموعة أو الاستحواذ: Capture Theory or Interest Group

تقوم هذه النظرية على أساس أن المصلحة الشخصية أو مصلحة المجموعة تتغلب على المصلحة العامة في تنظيم المحاسبة، لذلك تسعى جماعات الضغط لتأثير والمشاركة بالقوة عند إعداد التشريعات المحاسبية بما يخدم مصالحهم الخاصة فالظاهر في هذه التشريعات وفق هذه النظرية خدمة المصلحة العامة إلى إن التوجه هو خدمة المصالح الخاصة، فالقوائم المالية لديهم ليست وسيلة فقط للتقرير عن الوضعية المالية للمؤسسة وإنما أيضا هي منتوج لتفاعل ثلاثة أطراف ممثلة في المؤسسة المعدة للقوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية ومهنة المحاسبة أو المشرع . (ضيف الله وأخرون، 2019، ص 315)

ب. نظرية مصلحة العامة: Public Interst Theory

وفقا لهذه النظرية تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة عند إعداد المعايير المحاسبية بما يضمن الرفاهية الاجتماعية للمجتمع ككل، ففي هذه النظرية يسعى المنظمون إلى إصدار المعايير الناتجة عن المطالبة بتغطية فشل السوق في تلبية الحاجات من المعلومات. فبرغم من أن التنظيم المحاسبي وفقا لهذه النظرية جاء من أجل المصلحة العامة غير أنه ما يلبث ليصبح أداة في يد المجموعات ذات المصلحة الخاصة أين يصبح التعظيم العائد الخاص بها وبأعضائها لتسمى بناءا على ذلك بنظرية دورة الحياة التنظيم. (Cardos, 2018, p448)

3. الدراسة الميدانية:

سنعمل من خلال هذه الدراسة الميدانية على محاولة تقييم خاصية الملائمة من وجهة نظر بعض مستخدمي المعلومة المالية في موظفي إدارة الضرائب بولاية ورقلة.

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في بعض مستخدمي المعلومة المالية في الجزائر، أما عينة الدراسة فتمثلت في موظفي مصلحة المحاسبة والمالية في كل من إدارة الضرائب بولاية ورقلة والبالغ عددهم 70 فردا ثم اختيارهم بطريقة عشوائية حسب طريقة ستيفن ثامبسن.

طريقة جمع البيانات: تم في هذه الدراسة الاعتماد على أسلوبين هما المقابلة و استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة والجدول الموالي يبين إحصائيات الاستبيانات الموزعة والمستردة.

الجدول رقم (01): إحصائيات استبيانات الموزعة والقابلة للتحليل

البيانات	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستبيانات الموزعة	70	%100
عدد الاستبيانات المسترجعة	67	%95.71
عدد الاستبيانات الملغاة	02	%2.86
عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل	65	%92.86

المصدر: من إعداد الباحثان

تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى أربعة محاور، يتضمن المحور الأول البيانات الشخصية، المحور الثاني يضم جملة التساؤلات المتعقلة بمدى توفر خاصية الملائمة في القوائم المالية ويضم 07 أسئلة من السؤال رقم 01 إلى السؤال رقم 07، المحور الثالث يضم هذا المحور الأسئلة المتعلقة بجودة المعلومة ويضم 06 أسئلة من

السؤال رقم 08 إلى السؤال رقم 13، أما المحور الرابع فيضم الأسئلة المتعلقة بتأثير خاصية الملائمة على عملية اتخاذ القرار ويحتوي على 06 أسئلة من السؤال رقم 14 إلى السؤال رقم 19.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقياس ليكارت الثلاثي مع إعطاء الأوزان من 1 إلى 3 للاتجاهات والمتوسطات المرجحة على النحو التالي:

الجدول رقم (02): مقياس ليكرت الثلاثي

البيانات	1	2	3
الإتجاه	غير موافق	محايد	موافق
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.66	من 1.67 إلى 2.33	من 2.34 إلى 3

المصدر: من إعداد الباحثان

الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة: تم إستخدام جملة من الأدوات الإحصائية في تحليل المعطيات وإختبار الفرضيات باعتماد على برنامج Spss.

- معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل الثبات والصدق؛
- التكرارت والنسب المئوية لدراسة الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة؛
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مدى تركز أو تشتت إجابات عينة الدراسة عن عبارات المتعلقة بمحاور الاستبيان.
- معامل الإرتباط بيرسون لدراسة علاقة الإرتباط بين متغيرات الدراسة.

1.3. حساب الثبات والصدق لأسئلة الإستبيان:

يتم استخدام معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات البيانات حيث انه يأخذ القيمة ما بين (0-1) فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، والعكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح و الجدول التالي يبين معامل الثبات والصدق الذاتي للدراسة.

الجدول رقم (03): معامل الثبات والصدق لمحاور الإستبيان

عدد فقرات الإستبيان	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
19	0.826	0.9088

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل الثبات آلفا كرونباخ لكل محاور الدراسة عال حيث بلغ معامل الثبات العام (المعدل الكلي) 0.826، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن

الاعتماد عليها. أما ما تعلق بمعامل الصدق والذي تم حسابه عن طريق جذر معامل الثبات ويتضح أن الصدق الذاتي لكل المحاور 0.908 أي أن أداة الدراسة صادقة وثابتة بمعنى أنها صالحة للقياس.

2.3. تحليل الخصائص العامة للعينة:

أ. تحليل البيانات العينة حسب الفئة المؤهل العلمي:

تباينت المؤهلات العلمية لأفراد العينة المستجوبة ويتضح أن نسبة 75.4 % من المستجوبين حاصلين على مستوى جامعي (ماستر+ ليسانس) ثم تليها فئة المستجوبين الذين تحصلوا على مستوى ثانوي بنسبة 12.3 %، وقد احتلت المرتبة الخيرة فئة دراسات متخصصة أخرى بنسبة وصلت إلى 4.6 % وعادة ما تضم هذه الفئة رؤساء دائرة المالية والمحاسبة، وعليه يمكن القول أن معظم المستجوبين يمتلكون مؤهلات علمية عالية وهذا ما يزيد من قدرة المستجوبين للإجابة على عبارات الاستبيان وهذا حسب ما يبرزه الجدول رقم 04.

الجدول رقم (04): تقسيم العينة حسب المؤهل العلمي

مؤهل العلمي	ثانوي	ليسانس	ماستر	ماجيستير	أخرى	المجموع
التكرار	08	32	17	5	3	65
النسبة المئوية	%12.3	%49.2	26.2%	%7.7	%4.6	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ب. تحليل البيانات العينة حسب المستوى الإداري:

يتضح من خلال الجدول أدناه أن توزيع النسب حسب المستوى الإداري لأفراد عينة الدراسة نجد بأن موظفي إدارة الوسطى هي النسبة الكبيرة وهي تمثل نسبة 40%، بينما النسبة المتبقية وزعت على موظفي الإدارة العليا بنسبة 30.8%، وموظفو الإدارة التنفيذية بنسبة 29.2%.

الجدول رقم (05): توزيع العينة حسب المستوى الإداري

المستوى الإداري	التكرار	النسبة
الإدارة العليا	20	%30.8
الإدارة الوسطى	26	%40
الإدارة التنفيذية	19	%29.2
المجموع	65	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ج. تحليل البيانات العينة حسب الخبرة:

تم تقسيم أفراد العينة حسب متغيرة الخبرة إلى أربعة فئات توزعت بين الفئة أقل من 5 سنوات، ثم فئة من 5 إلى 10 سنوات، أما الفئة الثالثة فكانت ما بين 10 إلى 15 سنة، في حين تمثلت الفئة الرابعة للخبرة أكثر من 15 سنة.

يتضح من خلال الجدول رقم 06 أن أفراد العينة الذين يمتلكون خبرة أقل من 5سنوات يشكلون نسبة 20% أما الذين يمتلكون خبرة من 5إلى 10سنوات تقدر نسبتهم 33.8% في حين أن من يمتلكون خبرة من 10 إلى 15 سنة يشكلون نسبة 10.8% من أفراد العينة إذ يمثلون أقل نسبة، أما فيما يخص الأفراد الذين يمتلكون خبرة أكثر من 15سنة فتقدر نسبتهم ب 35.4% وهي أعلى نسبة، وهو ما يؤكد أن معظم أفراد الدراسة لديهم خبرة معتبرة في مجال عملهم مما يزيد من قدرتهم على الإجابة بموضوعية على عبارات الاستمارة.

الجدول رقم (06): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

المستوى الإداري	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	13	%20
من 5 إلى 10 سنوات	22	%33.8
من 10 إلى 15 سنة	07	%10.8
أكثر من 15 سنة	23	%35.4
المجموع	65	%100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3.3. عرض وتحليل نتائج محاور الدراسة:

بعد التطرق إلى الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة في المحور الأول، نأتي في هذه المرحلة لتقييم أراء عينة الدراسة حول تقييم خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية، وذلك بالإجابة على مجموعة من الأسئلة مقسمة في ثلاث محاور أساسية على النحو التالي:

أ. محور مدى توافر وتميز القوائم المالية بدرجة عالية من الملائمة:

يتضمن هذا المحور سبعة أسئلة (1– 7) تتعلق بخاصية الملائمة تم فيه تقييم أراء المستجوبين حول مدى تميز وتوافر خاصية الملائمة في القوائم المالية، وكانت نتائج إجابات المستجوبين كما هي موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (07): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور الأول المتعلق بخاصية الملائمة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
01	تعطي القوائم المالية معلومات محاسبية في التوقيت المناسب.	2.57	0.749	موافق
02	يمكن الاعتماد على المعلومة المحاسبية في التنبؤ بالأداء المتوقع للمؤسسة في فترات	2.75	0.560	موافق
03	تعبر المعلومة الواردة في القوائم المالية عن الأحداث الخاصة بالمؤسسة كما حدثت	2.51	0.732	موافق
04	توفر القوائم المالية معلومات دقيقة	2.42	0.748	موافق
05	تمتلك المعلومات التي توفرها القوائم المالية القدرة على تقييم صحة التوقعات السابقة	2.49	0.710	موافق
06	تساهم المعلومات المقدمة في القوائم المالية في زيادة فعالية التسيير	2.65	0.648	موافق
07	المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية من شأنها الرفع من كفاءة التسيير	2.75	0.560	موافق
	نتيجة المحور	**2.591**	**0.433**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول محور " المعلومات الموجودة بالقوائم المالية تتميز بدرجة عالية من الملائمة" حيث نجد أن المتوسط العام لفقرات هذا المحور بلغ (2.5912) والانحراف المعياري (0.4339)، حيث احتلت كل من العبارة رقم (07) والعبارة رقم (02) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.75) وانحراف معياري بلغ (0.515)، وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى كون النظام المحاسبي المالي حسب آراء المستجوبين يوفر معلومات مالية في فترات زمنية محددة تمكن مختلف المستخدمين من اتخاذ قراراتهم، وذلك قبل أن تفقد المعلومات المالية قدرتها على التأثير في عميلة اتخاذ القرار.

أما المرتبة الأخيرة كانت للعبارة رقم (04) بمتوسط حسابي (2.42) وانحراف معياري (0.748) يعود سبب ذلك إلى أن معظم المستجوبين حسب رأيهم تتيح لبعض المعلومات المالية المنشورة مجال للتلاعب في نتائج أعمال المؤسسة وتغطي بعض الثغرات في البيانات المالية، بالإضافة إلى أنها تتيح المجال للاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس مختلفة خاصة في ظل عدم توفر سوق مالي نشط في بيئة الأعمال الجزائرية وهو ما يدل على وجود نوع من الموافقة على محاور هذه البعد.

ب. محور مدى جودة المعلومة المالية في تلبية احتياجات مستخدميها:

يحتوي هذا المحور على ستة أسئلة (8- 13) تتعلق بجودة المعلومة المالية تم فيه تقييم أراء المستجوبين حول مدى تلبية المعلومة المالية لاحتياجات مستخدميها، وكانت نتائج إجابات المستجوبين كما هي موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (08): نتائج إجابات المستجوبين حول المحور المتعلق بجودة المعلومة المالية في تلبية احتياجات مستخدميها

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
08	تكمن جودة المعلومة المالية في مدى استفادة مستخدميها منها	2.80	0.536	موافق
09	توفر معلومات بالدقة العالية يحسن من جودة المعلومة المالية.	2.83	0.453	موافق
10	تساعد المعلومات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية هي معلومات ذات جودة عالية.	2.68	0.589	موافق
11	تتميز المعلومة بالفعالية كلما حققت الأهداف المسطرة.	2.72	0.600	موافق
12	تتحقق كفاءة المعلومة إذا كانت تكلفة الحصول عليها أقل من منفعتها.	2.12	0.801	محايد
13	لا تتأثر جودة المعلومة بغياب الخصائص النوعية الثانوية.	1.86	0.768	محايد
	نتيجة المحور	**2.502**	**0.339**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين على بجودة المعلومة المالية في تلبية احتياجات مستخدميها حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 2.502 وهو في حدود مجال الموافقة.

كما نلاحظ كذلك أعلى درجة موافقة في كامل المحور كانت خاصة بالعبارة رقم 09 " توفر معلومات بالدقة العالية يحسن من جودة المعلومة المالية" بمتوسط حسابي قدر ب 2.83 وانحراف معياري 0.453 وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى أن النظام المحاسبي المالي اهتم بتوفير المعلومات المحققة يعود السبب في ذلك إلى أن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى تحسين جودة القوائم المالية، والتركيز على الواقع الاقتصادي أكثر من الجانب القانوني.

كما نلاحظ أن هناك نوع من الحياد فيما تعلق بالعبارة رقم 12 " تتحقق كفاءة المعلومة إذا كانت تكلفة الحصول عليها أقل من منفعتها." والعبارة رقم 13 " لا تتأثر جودة المعلومة بغياب الخصائص النوعية

الثانوية." كون أغلبية المستجوبين لا يرون علاقة بين الخصائص النوعية الثانوية والممثلة في القابلية للفهم، الثبات، القابلية للمقارنة والأهمية النسبية من جهة وجودة المراجعة من وجهة أخرى.

ج. محور مدى تأثير خاصية الملائمة على عملية اتخاذ القرار:

يتضمن هذا المحور ستة أسئلة (14–19) تعلق بمدى تأثير خاصية الملائمة على عملية اتخاذ القرار تم فيه تقييم أراء المستجوبين على عبارات هذا المحور، وكانت نتائج إجابات المستجوبين موضحة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (09): نتائج إجابات المستجوبين حول مدى تأثير خاصية الملائمة على عملية اتخاذ القرار

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
14	نقصد بالمعلومة الملائمة هي المعلومة التي تساعد على التنبؤ بالنتائج المستقبلية مما يسهل عملية اتخاذ القرار	2.86	0.429	موافق
15	يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها القوائم المالية لإعادة تقييم الأحداث السابقة والرفع من قيمة التنبؤ مستقبلا	2.71	0.551	موافق
16	غالبا ما يتم إتاحة المعلومة المحاسبية عند الطلب وفي الوقت المناسب لها	2.09	0.879	محايد
17	تساعد الشفافية في الإفصاح للقوائم المالية على اتخاذ القرارات بطريقة صحيحة	2.77	0.523	موافق
18	إن القوائم المالية التي يتم إعدادها يمكن الاستفادة منها من قبل غالبية الأطراف	2.42	0.768	موافق
19	إن ترتيب المعلومات المعروضة ضمن القوائم المالية يسهل للمستفيدين منها عملية اتخاذ القرار.	2.75	0.560	موافق
	نتيجة المحور	**2.60**	**0.371**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين على تأثير خاصية الملائمة على عملية اتخاذ القرار حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 2.6 وهو في حدود مجال الموافقة و بالانحراف المعياري قدره (0.37128).

كما نلاحظ كذلك أعلى درجة موافقة في كامل المحور كانت خاصة بالعبارة رقم 14 " نقصد بالمعلومة الملائمة هي المعلومة التي تساعد على التنبؤ بالنتائج المستقبلية مما يسهل عملية اتخاذ القرار." بمتوسط حسابي قدر ب 2.86 وانحراف معياري 0.429 وترجع هذه النسبة المرتفعة إلى أن النظام المحاسبي المالي اهتم حسب رأيهم بإعداد القوائم المالية التي يكون لها أثر ايجابي على مختلف المستخدمين ومتخذي

القرارات، حيث تمكنهم من تقييم مدى قدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي وقياس كفاءتها ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية.

كما نلاحظ أن هناك نوع من الحياد فيما تعلق بالعبارة رقم 16 " غالبا ما يتم إتاحة المعلومة المحاسبية عند الطلب وفي الوقت المناسب لها" كون أغلبية المستجوبين لا يرون توفر المعلومة في الوقت التي يحتاجونها بسبب أن النظام المحاسبي المالي حدد فترات معينة لإفصاح المؤسسات عن بياناتها المالية من جهة، وكذا عزوف الكثير من الشركات الدخول إلى بورصة الجزائر والتي تعتبر من أهم المصادر الحصول على المعلومة المالية من خلال آلية الإبلاغ والإفصاح المالي التي تفرضها على الشركات التي ترغب في الانضمام إليها.

د. عرض وتحليل نتائج معامل الإرتباط بيرسون:

يقوم معامل الارتباط بيرسون بدراسة علاقة ارتباط الموجود بين متغيرات الدراسة ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): نتائج معامل الإرتباط بيرسون

المحاور		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1		
المحور الثاني	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	0.320** 0.009 65	1	
المحور الثالث	Corrélation de Pearson (Sig. (bilatérale N	0.633** 0.000 65	0.694** 0.000 65	1
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).				

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والذي يبين لنا الارتباط بين محاور الاستبيان كما يلي:

– الارتباط بين المحور الأول" المعلومات الموجودة بالقوائم المالية تتميز بدرجة عالية من الملائة "والمحور الثاني"تكمن جودة المعلومة المالية في تلبية احتياجات مستخدميها" قد بلغ قوة الارتباط 0.320 وهو ما يشير إلى وجود علاقة إرتباط موجب معنوي ذات دلالة إحصائية بلغت(0.009) عند مستوى المعنوية الإحصائية (0.01) بين جودة المعلومة المالية وخاصية الملائمة بمعنى أخر كلما توفرت المعلومات المالية على خاصية الملائمة كلما زادت جودتها.

– بالنسبة الارتباط بين المحور الأول" المعلومات الموجودة بالقوائم المالية تتميز بدرجة عالية من الملائمة" والمحور الثالث " تؤثر خاصية الملائمة على عملية اتخاذ القرار" نلاحظ معامل الارتباط بين المحورين بلغ (0.633) وهو ما يشير إلى أن معامل الارتباط عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) قد بلغ (0.00) وهو ما يدل على وجود ارتباط موجب طردي قوي ودال بين المحورين إذ انه كلما تميزت المعلومات المالية بدرجة عالية من الملائمة كلما كانت عملية اتخاذ القرار أكثر فعالية ونجاعة.

– أما بخصوص علاقة الارتباط بين المحور الثاني والثالث نلاحظ أن معامل الارتباط يظهر بقيمة (0.694) والتي تشير إلى أن معامل الارتباط عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.01) قد بلغ (0.00) وهو ما يدل على وجود ارتباط موجب طردي قوي ودال بينهما حيث كلما تميزت المعلومات المالية بدرجة عالية من الجودة كلما ظهر تأثير ذلك على عملية اتخاذ القرار حيث يتم هذا الأخير بطريقة صحيحة وسليمة.

أيضا يمكن أن نستنتج أن المتغير التابع الأكثر ارتباطا بالمتغير المستقل " الملائمة" هو "متغير اتخاذ القرار ".

4. الخاتمة:

حاولنا من خلال الدراسة تبيان مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية من خلال عينة مكونة من 67 موظف ينتمون لإدارة الضرائب بورقلة وباستخدام استمارة استبيان وبالاستعانة ببرنامج Spss.

1.4. النتائج:

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

–تعد القوائم المالية أهم المصادر التي يعتمد عليها مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوجيه مداخرتهم، لذا فنجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تأمين وضمان وجود الشفافية في

القوائم المالية يتوقف على حجم الإفصاح ومدى توفير عرض عادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ مختلف القرارات؛

– لابد أن تمتاز المعلومة المحاسبية بالحيادية، التوقيت المناسب والتغذية العكسية؛

– يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية بالجودة لتلبي احتياجات مستخدميها ولا تعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الخصائص النوعية) بل تتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخـــذي القرارات (مستخدمي المعلومات)؛

– دلت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك تأييد واسع من طرف المستجوبين حول أن المعلومات الموجـــودة بالقوائم المالية تتميز بدرجة عالية من الملائمة؛

– كما بينت نتائج التحليل الإحصائي تأثيرا لخاصية الملائمة على عملية اتخاذ القرار لدى عينة المستجوبة بتأييد واسع.

2.4. التوصيات:

– ضرورة الحرص على تكوين معدي ومستخدمي المعلومة ليكونوا أكثر حرصا أكثر ن حيث الموضوعية وخلوها من التحيز؛

- العمل على توفير بيئة محاسبية تتعاطى مع جودة المعلومة المحاسبية من جميع الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية؛

- وجوب تحديد طرق وإعداد وعرض القوائم المالية التي توفر أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بغرض خدمة مستخدمي القوائم المالية لتلبية احتياجاتهم وتفعيل عملية إتخاذ القرار؛

– ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

5. المراجع:

1. أسكندر, م. (1994). التقارير المالية والقرارات الإستثمارية. (52).
2. البلقاوي, أ. ر. (2009). نظرية المحاسبة. عمان.
3. الدولية, ل. ا. (1999). المعايير المحاسبة الدولية. منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين . عمان، الأدرن: مجموعة طلال أبو غزالة الدولية.
4. السيوطي, م. م. (2008). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح (éd. ط 2). الأردن: دار وائل للنشر .

5. القاضي, م. ح. (2016). أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي. مذكرة ماجيستير . جامعة الشرق الأوسط, الأردن.
6. المجهلي, ن. م. (2009). خصاص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات. مذكرة ماجيستير . باتنة، الجزائر : جامعة الحاج لخضر .
7. النقيب, ك. (1999). تطور الفكر المحاسبي (éd. 1). الأردن.
8. بدوي, م. (2000). المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الإجتماعية للمشروع. مصر : دار الجامعة الجديدة للنشر.
9. حسين, أ. (1997). نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية. القاهرة: دار النشر .
10. فؤاد, م. ا. (2001). مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (scf). الملتقى الدولي حول افصلاح المحاسبي في الجزائر. الجزائر.
11. لزعر, م. س. (2012). التحليل المالي للقوائم الملية وفق النظام المحاسبي المالي. مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير . جامعة منتوري قسنطينة .
12. هشام, م. خ. (2019). تحليل العلاقة بين إحتياجات مستخدمي القوائم المالية والخصائص النوغية للمعلومة المحاسبية. مجلة إقتصاد المال والأعمال , 4 (2), 313-324.
13. Barry Elliot, J. E. (2007). financial accounting and reporting (éd. 11). London: Pearson eduction.
14. Cardos, R. l. (2018). Accounting Regulation and Regulation of Accounting: Case of Convergence to IFRS. spain.
15. Djougoue, G. (2007). fiabilité de l'information comptable et gouvernance d'entreprise : une analyse de l'audit légal dans les entreprises camerounaise. colloque international : la gouvernance :Quelles pratiques promouvoir pour le développement économiques de l'Afrique,. Lille, France.,
16. Tazdait, A. (2009). Maitrisé du system comptable financier (éd. 1). alger: ACG.